

Distr.: General
8 May 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثامنة والأربعون
فيينا، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

حضور الأونسيتال الإقليمي
مذكّرة من الأمانة

أنشطة مركز الأونسيتال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

- ١- رحّبت الجمعية العامة، في قرارها ٨٩/٦٧ المؤرّخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و١١٥/٦٩ المؤرّخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بافتتاح المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (المركز الإقليمي) في جمهورية كوريا وبأنشطته فيها باعتبارهما خطوة أولى جديدة ولكن هامة تتخذها اللجنة للتواصل مع دول المنطقة ومُدّها بالمساعدة التقنية في الإصلاحات ذات الصلة بالقانون التجاري الدولي.
- ٢- ويضطلع المركز الإقليمي بأنشطته وفقاً لمبادئ العمل التي وضعتها الأمانة فيما يخص تقديم المساعدة التقنية (الفقرة ٢٥٥ من الوثيقة A/66/17) وكذلك وفقاً للولاية المحددة المسندة للمركز الإقليمي وهي: (أ) تعزيز التجارة الدولية والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق زيادة اليقين في المعاملات التجارية الدولية من خلال نشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، ولا سيما القواعد والمعايير التي وضعتها الأونسيتال؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الدول فيما يتعلق باعتماد نصوص الأونسيتال وتفسيرها تفسيراً موحداً من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية؛ (ج) المشاركة في

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥.



تنفيذ أنشطة تنسيقية مع المنظمات الدولية والإقليمية المنخرطة في مشاريع إصلاح القوانين التجارية في المنطقة؛ (د) الاضطلاع بوظيفة قناة للاتصال بين دول المنطقة والأونسيترال.

٣- ومن أجل ضمان التنسيق والتعاون المنهجين مع المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال إصلاح القانون التجاري، وافق المركز الإقليمي على إطلاع تلك المؤسسات على خطة عمله بانتظام، وقام بالأنشطة التالية:

(أ) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)، في إطار تنفيذ قرارها ٣/٦٨، الذي تفضل به الإسكاب وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع عروض إيضاحية عن نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، وهي تحديداً أهمية اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥) من أجل التجارة اللاورقية والنوافذ الوحيدة خلال "دورة الدروس المتقدمة الثانية لشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: النافذة الوحيدة في سياق اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية"، التي عقدتها الإسكاب بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك وإدارة الجمارك في كوريا (تشيونان، جمهورية كوريا، ١٢-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)؛ وتشاركت الإسكاب مع المركز الإقليمي في عقد حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن "تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود: التحديات والمشاكل أمام تهيئة بيئة مؤاتية" (بانكوك، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥) لعرض ومناقشة أحدث الممارسات والمسائل المتعلقة بالتجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والمشاركة في "الاجتماع الحكومي الدولي المخصص لاتفاق إقليمي لتسهيل التجارة اللاورقية عبر الحدود" (بانكوك، ١-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛ ودعوة شعبة البيئة والتنمية إلى تقديم تعليقات إلى البرنامج وحضور "مؤتمرات الأونسيترال الربيعية في إنشيون لعام ٢٠١٤: الاتجاهات الجديدة والتحديات القانونية في مجال الاشتراء المستدام" (إنشيون، جمهورية كوريا، ١ تموز/يوليه ٢٠١٤)، بهدف تعزيز قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي؛ ودعوة شعبة النقل إلى أن تحضر، بصفة مراقب، اجتماع فريق الخبراء الآسيويين الذي نظّمته الأونسيترال واللجنة البحرية الدولية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (نيويورك، ٢٠٠٨) ("قواعد روتردام") (سنغافورة، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(ب) دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى المشاركة وتقديم عرض إيضاحي في المؤتمر الثالث للسبل البديلة لتسوية المنازعات في منطقة آسيا والمحيط

المهادئ (سول، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) الذي استضافه المركز الإقليمي ووزارة العدل في جمهورية كوريا والمجلس الكوري للتحكيم التجاري؛

(ج) مكتب مشاريع الأمم المتحدة بشأن الحوكمة، المشاركة في مائدة المكتب المستديرة لعام ٢٠١٤ بشأن تعزيز الحكم الرشيد (سول، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) للتعريف بأهمية نصوص الأونسيترال فيما يتعلق بسيادة القانون والحكم الرشيد وإمكانية الاحتكام إلى العدالة؛

(د) المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جَمْعُ تعليقات على برنامج مؤتمرات الأونسيترال الربيعية في إنشيون لعام ٢٠١٤، وتبادل خطط العمل لتقييم المبادرات المشتركة الرامية إلى الترويج لقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١) في إطار برنامج الاشتراء العمومي المستدام ضمن الإطار البرنامجي العَقدي المستند إلى مبادرة الاشتراء العمومي المستدام. ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيادة برنامج الاشتراء العمومي المستدام ضمن الإطار البرنامجي العَقدي، بالاشتراك مع المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - الحكومات المحلية من أجل تحقيق الاستدامة، والمعهد الكوري للصناعة والتكنولوجيا البيئية؛

(هـ) المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة البحرية الدولية، المشاركة في استضافة اجتماع فريق الخبراء الآسيويين التابع للأونسيترال واللجنة البحرية الدولية بشأن "قواعد روتردام" (سنغافورة، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥) الذي ضمَّ خبراء وممثلين عن الشاحنين والناقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة في القطاع المعني لمناقشة وضع خريطة طريق إقليمية للانضمام إلى "قواعد روتردام". واشترك المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للجنة البحرية الدولية والمركز الإقليمي في تنظيم جلسات خاصة بشأن مسألة "قواعد روتردام" في "مؤتمر الأونسيترال الخريفي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٤: تنمية التجارة من خلال مواءمة القانون التجاري" (ماكاو، الصين، ١٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، بدعم من جامعة ماكاو، وفي المؤتمر الآسيوي السابع للقانون البحري (سنغافورة، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(و) رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، تقديم إحاطة إلى أمانتها بشأن ولاية الأونسيترال (جاكرتا، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥) تسلط الضوء على أهمية استخدام نصوصها الموحدة في إصلاح القانون التجاري كوسيلة لزيادة اليقين القانوني وخفض تكلفة التجارة عبر الحدود، ولا سيما في حالات التكامل دون الإقليمي التدريجي في إطار تشريعي مشترك،

كما هي الحال في منطقة جنوب شرق آسيا وإنشاء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وأعقبَت الإحاطة إعلان ناي ببي تاو بشأن رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لما بعد عام ٢٠١٥ والقمة السنوية السادسة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، وقِيَّمت الإطار الممكن للتعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأونسيترال بشأن تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون من خلال التجارة القائمة على القواعد والمبادئ الإقليمية، على سبيل المثال من خلال دعم تنفيذ مبادئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتشجيع اعتماد نظم قانونية في العلاقات مع القطاع الخاص، بما في ذلك تسوية المنازعات بمراعاة صكوك الأونسيترال وأعمال الفريق الاستشاري المعني بالتحكيم. ومن المتوقع أن يواصل المركز الإقليمي المشاركة في أنشطة اجتماعات وزراء العدل في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وكذلك اجتماعات كبار مسؤولي وزارات العدل في بلدان الرابطة والأفرقة العاملة المرتبطة بها، وتحديد الفريق العامل المعني بمواءمة القوانين التجارية لدى الدول الأعضاء في الرابطة؛

(ز) رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، المشاركة في "حلقة العمل بشأن صكوك الأونسيترال ومبادرة تيسير ممارسة الأعمال التجارية" ودعمها خلال الاجتماع الرسمي الأول لكبار المسؤولين في الرابطة لعام ٢٠١٥ (كلارك، الفلبين، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥) لتقييم مدى أهمية نصوص الأونسيترال بالنسبة إلى هدف الرابطة الطموح المتمثل في جعل ممارسة الأعمال التجارية أسرع وأرخص وأيسر بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وتبادل الخبرات التنفيذية في المنطقة بشأن نصوص الأونسيترال وتحديد مدى أهمية نصوص الأونسيترال بالنسبة إلى جدول الأعمال المتعلق بتيسير ممارسة الأعمال التجارية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أرسى المركز الإقليمي إطارا للتعاون مع فريق أصدقاء رئيس اللجنة الاقتصادية التابعة للرابطة بشأن تقوية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية لتعزيز الترويج لنصوص الأونسيترال في مجال التحكيم والبيع الدولي للبضائع والمعاملات المضمونة والتجارة الإلكترونية؛

(ح) مجموعة البنك الدولي، المشاركة في مؤتمر "ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠١٤ وما بعده: التنظيم الذكي وصوب النمو المستدام" وتقديم الدعم له (سول، ١٢-١٥ أيار/مايو ٢٠١٤) حيث شاركت في عقده مجموعة البنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ووزارة العدل في كوريا. كما عقد المركز الإقليمي دورتين استثنائيتين لفائدة رواد أعمال من بنغلاديش كُرِّسَتا للسبل البديلة لتسوية المنازعات ونصّ الأونسيترال المعنون "التفطن للاحتيال التجاري ومنعه: المؤشرات على الاحتيال التجاري (٢٠١٣)" خلال

برنامج مجمع الفرص والدعم للمواهب في مجال ريادة الأعمال (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، اشتركت في استضافتهما مجموعة البنك الدولي وجامعة ولاية نيويورك، كوريا؛

(ط) مؤسسة التمويل الدولية في شرق آسيا والمحيط الهادئ، تقديم عرض إيضاحي فيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨) ("اتفاقية نيويورك") في حلقة العمل المعنونة "السياسات الاستثمارية والتجارية في المحيط الهادئ" (سيدني، أستراليا، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤) لفائدة مقرري السياسات من دول جزر المحيط الهادئ؛ كما دعمت مؤسسة التمويل الدولية الحلقة الدراسية للأونسيترال بشأن جنوب آسيا لعام ٢٠١٤، المعنونة "النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي: مساهمة نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية والمعاملات المضمونة في تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية"، وقدمت عرضاً إيضاحياً خلالها تناول التنفيذ الإقليمي لنظام المعاملات المضمونة (كولومبو، ١٨-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛

(ي) مصرف التنمية الآسيوي، تقديم إحاطة (مانيبلا، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥) وتحديد جدول زمني لاجتماع تنسيق المساعدة التقنية (بالفيديو، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤). وتبادل المركز الإقليمي ومصرف التنمية الآسيوي خطط عمل تسلط الضوء على التعاون المحتمل في المستقبل وترسي إطاراً للتعاون الإقليمي فيما يتعلق بالطلبات الرهانة المقدمة من الدول للمساعدة التقنية في مجال الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالاشتراء العمومي؛

(ك) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المشاركة في "شبكة السياسات الإقليمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التواصل والشراكات بين القطاعين العام والخاص"، وفي المنتدى الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (جاكرتا، ٢٥-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥)؛

(ل) المنظمة الدولية لقانون التنمية، تنسيق الجهود الرامية إلى دعم الإصلاحات التشريعية الحالية في الصين في مجال التجارة الإلكترونية؛

(م) المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، تقديم إحاطة لكفالة تنسيق أنشطة المساعدة التقنية (بالفيديو، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤). وقد دعم المكتب الحلقة الدراسية للأونسيترال لجنوب آسيا لعام ٢٠١٤، وقدم خلالها عرضاً إيضاحياً بشأن المعاملات المضمونة، وقدم عرضاً إيضاحياً بشأن الوساطة في

مؤتمر قمة آسيا والمحيط الهادئ للوساطة الدولية (نيودلهي، ١٢-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥)، وعرض مشروع مبادئ لاهاي بشأن اختيار القانون المنطبق على العقود التجارية الدولية في مؤتمر الأونسيترال الخريفي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٤؛

(ن) منظمات دولية تتخذ من جمهورية كوريا مقرا لها، المشاركة في اجتماعات تشاورية نظمتهها وزارة الخارجية لجمهورية كوريا (٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و١ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٤- ومن أجل مواصلة نشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، وخصوصا القواعد والمعايير التي وضعتها الأونسيترال، عقد المركز الإقليمي حلقات دراسية دون إقليمية ووطنية تروّج لعدة مواضيع تتعلق بالقانون التجاري الدولي، وتعزيز المشاركة الإقليمية في الأعمال الحالية للجنة، وحفز تبادل القدرات التنفيذية ومساعدة الدول في جهودها الرامية إلى الانضمام لنصوص الأونسيترال وتنفيذها. وعقد المركز الإقليمي الحلقة الدراسية للأونسيترال لجنوب آسيا لعام ٢٠١٤ بتنظيم مشترك مع وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمصرف المركزي في سري لانكا. وعُرفت الحلقة الدراسية إلى حد كبير بعمل الأونسيترال ونصوصها لا في سري لانكا فحسب، بل أيضا داخل الجهات المعنية ذات الصلة في مجالي التجارة الإلكترونية والمعاملات المضمونة من عدة دول في المنطقة (مشاركون من أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جمهورية كوريا، سري لانكا، الصين، فييت نام، ملديف، نيبال، الهند، اليابان). وقد أُعدت الحلقة الدراسية بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والإسكاب ومؤسسة التمويل الدولية. وخلال أسبوع التحكيم في هونغ كونغ، استضاف المركز الإقليمي، بالتعاون مع مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي حلقة الأونسيترال الدراسية لهونغ كونغ لعام ٢٠١٤ المعنونة "الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول: الخطوات المقبلة" (هونغ كونغ، الصين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). كما عقد المركز الإقليمي، بدعم من أكاديمية المعاملات التجارية الدولية، ورابطة التحكيم التجاري في اليابان، ورابطة المحامين في أوساكا، ورابطة محكمي اليابان (فرع كانساي)، ومركز بحوث المعاملات والقانون الدوليين التابع لجامعة دوشيشا، ومركز الدراسات الآسيوية التابع لجامعة كوبي، وكلية الدراسات العليا في القانون في جامعة كوبي (برنامج التدريب الموقفي)، ورابطة خريجي مسابقة فيس اليابان للتمارين على التحكيم الدولي، أولى حلقات الأونسيترال الدراسية لليابان تحت عنوان "تطوير تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من وجهة نظر آسيا" (كيوتو، اليابان، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). واستضاف المركز الإقليمي، بمشاركة لجنة الخدمات

المالية في جمهورية كوريا وجامعة دانكوك، مؤتمر "التحديات أمام تمويل التكنولوجيا من أجل اقتصاد إبداعي - مسائل عملية بشأن الحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية" (سول، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) للترويج لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة: الملحق المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (٢٠١٠).

٥- وعلاوة على ذلك، فقد أسهم المركز الإقليمي إسهاما كبيرا في المناقشات حول الصلة بين إصلاحات القانون التجاري استنادا إلى نصوص موحدة والتنمية الاقتصادية عبر التكامل الإقليمي كعامل محفز للاستقرار الاجتماعي ودرء نشوب النزاعات والحكم الرشيد وسيادة القانون وتيسير الاحتكام إلى العدالة. وبهدف توفير منبر إقليمي لمواصلة مناقشة الموضوع، عقد المركز الإقليمي اجتماع مائدة الأونسيترال المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٤ المعنون "السبل البديلة لتسوية المنازعات في آسيا والمحيط الهادئ لما بعد عام ٢٠١٥: آراء استشرافية" (سول، جمهورية كوريا، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وفي سياق المبادرة التعليمية الجديدة التي تحمل عنوان "يوم الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ" أيضا، كان الموضوع الافتتاحي لهذا البرنامج هو "سيادة القانون وتيسير الاحتكام إلى العدالة في القانون التجاري الدولي"، حيث تضمنت حلقات دراسية ومحاضرات عامة في المؤسسات الأكاديمية المشاركة (بيجين وهونغ كونغ، الصين، ٢-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ ناجويا، اليابان، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وبالتعاون مع مركز التنظيم المالي والتنمية الاقتصادية التابع لجامعة هونغ كونغ الصينية، عقد المركز الإقليمي حلقة دراسية بعنوان "الأونسيترال وجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥" (هونغ كونغ، الصين، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥).

٦- وعقب إنشاء لجنة التنسيق الوطنية للأونسيترال في أستراليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أقرَّ المركز الإقليمي كذلك بتأسيس منتدى القانون الخاص العالمي في اليابان ولجنة التنسيق الوطنية للأونسيترال في الهند كمركزٍ خبيرة وطنيين فيما يتعلق بالقانون التجاري الدولي. وتتيح مبادرات القطاع الخاص هذه توسيع نطاق نشر قواعد التجارة الدولية وأنشطة التنسيق الوطنية، مما يسمح للمركز الإقليمي بتخصيص المزيد من الموارد لنشر نصوص الأونسيترال في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة.

٧- وفيما يتعلق بالسبل البديلة لتسوية المنازعات، نظم المركز الإقليمي المؤتمر الثالث للسبل البديلة لتسوية المنازعات لآسيا والمحيط الهادئ (سول، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) بدعم من وزارة العدل في جمهورية كوريا والمجلس الكوري للتحكيم التجاري. ووسَّع المؤتمر نطاقه مقارنة بالسنوات السابقة ليشمل دورات بشأن التوفيق والتحكيم بين

المستثمرين والدول. وجمع المؤتمر خبراء وممارسين وممثلين من مراكز تحكيم ومسؤولين من المنطقة (أستراليا، جمهورية كوريا، سنغافورة، الصين، قطر، ماليزيا، منغوليا، الهند، اليابان)، ونسق العروض الإيضاحية التي قدّمها المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية، ومشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن تسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية، ومكتب آسيا للهيئة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية. وتشمل الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالسبل البديلة لتسوية المنازعات التي ساهم فيها المركز الإقليمي تقديم الدعم للدورات التدريبية بشأن التحكيم التي عقدها المجلس الكوري للتحكيم التجاري و/أو المشاركة الفاعلة والفنية فيها؛ والمتدعي الثاني والعشرين للمنازعات بين المستثمرين والدول للمجلس الكوري للتحكيم التجاري (سول، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛ والمؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية (طوكيو، ١٩ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ ومؤتمر التحكيم الدولي لعام ٢٠١٤ (سيدني، أستراليا، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) الذي نظمه المركز الأسترالي للتحكيم التجاري الدولي ومجلس القانونيين الأسترالي؛ والحلقة الدراسية بشأن "التغيرات والتحديات: المسائل الرئيسية في نظم التحكيم الأخيرة في كوريا وآسيا والمحيط الهادئ" التي اشتركت في تنظيمها وزارة العدل الكورية والمجلس الكوري للتحكيم التجاري (سول، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛ ومحاضرة سول السنوية الثانية بشأن التحكيم في مركز سول لتسوية المنازعات الدولية، بشأن الأخلاقيات في التحكيم الدولي (سول، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٨- وكان المركز الإقليمي ناشطاً بشكل خاص في الترويج لقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي (٢٠٠٢) وقواعد التوفيق الصادرة عن الأونسيترال (١٩٨٠). ولذلك الغرض، اشترك المركز الإقليمي مع رابطة المحامين الأمريكية (قسم تسوية المنازعات) والمعهد الدولي لدرء المنازعات وتسويتها ومركز سنغافورة للوساطة الدولية ومؤسسة مبادرات السيادة المستدامة للقانون ورابطة الوسطاء الهنود، وبدعم من المحكمة العليا في الهند، في تنظيم قمة الوساطة الدولية لآسيا والمحيط الهادئ (نيودلهي، ١٢-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥) التي ضُمَّت أكثر من ١٠٠ مشارك من منطقة آسيا والمحيط الهادئ والولايات المتحدة الأمريكية، وألقيت فيها كلمات ترحيب رئيسيتان على لسان وزير العدل في حكومة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وقاضي القضاة في سنغافورة. وفي أعقاب القمة، استحدث المركز الإقليمي ورابطة المحامين الأمريكية (قسم تسوية المنازعات) قائمة بعناوين البريد الإلكتروني على الصعيد الإقليمي لتعميم المعلومات والممارسات في ميدان التوفيق التجاري/الوساطة التجارية. كما أعدَّ المركز الإقليمي جلسات خاصة بشأن

موضوع التوفيق خلال مؤتمر الأونسيترال الخريفي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٤ والمؤتمر الثالث للسبل البديلة لتسوية المنازعات في آسيا والمحيط الهادئ.

٩- وأقام المركز الإقليمي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، علاقات أوثق مع العديد من المراكز الإقليمية المعنية بالسبل البديلة لتسوية المنازعات من خلال إجراء مشاورات وتقديم الدعم لعدة أنشطة، وتقديم المشورة بشأن القواعد والتنقيحات، والتنسيق مع أمانة الأونسيترال وأداء دور فاعل في الترويج لقواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠) مع مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي، والمركز الأسترالي للتحكيم التجاري الدولي، ومعهد المحكمين والوسطاء في أستراليا، ولجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية، ومركز هونغ كونغ للتحكيم التابع للجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية، والوكالة الكورية للوساطة والتحكيم في المنازعات الطبية، والمعهد الهندي للتحكيم والوساطة، ومركز بنغالور للوساطة والتحكيم والتوفيق الدولي، وغرفة التجارة والصناعة المتحدة في الهند، وهيئة لندن للتحكيم الدولي في الهند، والمجلس الوطني الإندونيسي للتحكيم، ورابطة التحكيم التجاري في اليابان، والمجلس الكوري للتحكيم التجاري، ومركز كوالا لمبور الإقليمي للتحكيم، ومركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، ومركز سنغافورة للوساطة الدولية، ومركز تايلند للتحكيم، ومركز فييت نام للتحكيم الدولي.

١٠- وفيما يتعلق بالبيع الدولي للبضائع، وعلى وجه الخصوص الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠ (اتفاقية البيع) وتفسيرها تفسيراً موحدًا، شارك المركز الإقليمي، احتفالاً بذكرها السنوية الخامسة والثلاثين بناء على توصية اللجنة، في استضافة المؤتمر المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع وقانون العقود في آسيا" بالتعاون مع معهدي الدراسات العليا للقانون والسياسة بجامعة طوكيو، ومعهد الدراسات العليا للقانون والسياسة في جامعة هوكايدو، والمنتدى العالمي للقانون الخاص، وبدعم من وزارة العدل ووزارة الخارجية في اليابان (طوكيو، ١١ آذار/مارس ٢٠١٥). وتناول المؤتمر التجربة اليابانية لمدة خمس سنوات بخصوص اتفاقية البيع (إذ انضمت إلى الاتفاقية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وبدأ نفاذها في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، وضمَّ خبراء وممارسين وممثلين عن المصنّعين وأهم الشركات التجارية اليابانية لمناقشة مدى وكيفية تأثير الاتفاقية على ممارسة البيع الدولي للبضائع وعلى الإطار القانوني لقانون العقود في اليابان. ووسّع خبراء من جمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماليزيا نطاق محور التركيز في المؤتمر لتقييم مستويات اعتماد الاتفاقية وتنفيذها في

المنطقة. كما أدرجت جلسة مخصصة للاتفاقية في برنامج مؤتمر الأونسيترال الخريفي لعام ٢٠١٤ لآسيا والمحيط الهادئ. وتعزيزاً للاحتفال بالذكرى السنوية للاتفاقية على الصعيد الإقليمي، وفي ضوء أهمية إصلاحات قانون العقود واتفاقية البيع بالنسبة إلى الاجتماع المقبل للجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشاركت الأمانة والمركز الإقليمي مع مكتب المدعي العام في سنغافورة ووزارة العدل وأكاديمية القانون فيها وجامعة سنغافورة للإدارة والجامعة الوطنية في سنغافورة في تنظيم مؤتمر بعنوان "٣٥ عاماً على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع: الإنجازات والآفاق" (سنغافورة، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥) لمعالجة عدد من جوانب استخدام اتفاقية البيع على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وانصب التركيز على الاتجاهات في استخدام اتفاقية البيع في الممارسة القانونية في سنغافورة وفي غيرها من الدول الآسيوية وكذلك إمكانية مساهمة اتفاقية البيع في قانون العقود مستقبلاً. وأولي اهتمام خاص لدور اتفاقية البيع في تعزيز التجارة الإقليمية ودعم التكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا وشرقها. ولئن كانت سنغافورة الدولة الطرف الوحيدة في اتفاقية البيع في جنوب شرق آسيا (إذ اعتمدت اتفاقية البيع في عام ١٩٩٥)، فقد أتيحت الفرصة في المؤتمر، الذي حضره ممثلون من جميع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لعرض تقارير وطنية من إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والفلبين عن الترويج للاتفاقية وتنفيذها وكذلك عن الإصلاحات الجارية أو المتوقعة في قانون العقود وكيف يمكن أن تؤثر في الانضمام مستقبلاً إلى اتفاقية البيع.

١١- وفيما يتعلق بالدول التي يحتمل أن تنضم إلى اتفاقية البيع، أفادت إندونيسيا وتايلند والفلبين وفييت نام بإحراز تقدم باتجاه اعتماد الاتفاقية. ومن أجل دعم تايلند في هذا الصدد، قدّم المركز الإقليمي إحاطة بعنوان "الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع" (بانكوك، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥) في معهد تايلند للعدالة بدعم من وزارة العدل وممثلين عن مجلس الدولة ولجنة إصلاح القوانين في تايلند.

١٢- وفيما يتعلق بالترويج لنصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، مع تركيز خاص على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، دعم المركز الإقليمي "برنامج الشهادة المشتركة بين الأونسيترال وجامعة بيجين للمعلمين بشأن القانون الدولي للتجارة الإلكترونية: النظرية والتطبيق" (بيجين، الصين، ١٩-٢١ أيار/مايو ٢٠١٤) و"منتدى البرنامج الرفيع المستوى الأول للشهادة المشتركة بشأن القانون الدولي للتجارة الإلكترونية" (بيجين، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وإقراراً

بالإصلاحات التشريعية الحالية في مجال التجارة الإلكترونية في الصين، حضر المركز الإقليمي، بناءً على طلب من اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الشعب الوطني في الصين، جلسة استماع برلمانية بشأن قانون التجارة الإلكترونية وقدم إحاطة خلالها (بيجين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، مع التركيز على كيفية تعزيز الاستخدام الأوسع نطاقاً للاتصالات الإلكترونية من أجل دعم توسيع التجارة الإلكترونية الصينية عبر الحدود والترويج لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. كما كان الترويج للاتفاقية محطّ التركيز الرئيسي في أنشطة مثل حلقة الأونسيترال الدراسية لجنوب آسيا لعام ٢٠١٤، من أجل دعم أصحاب المصلحة في سري لانكا في إعداد خريطة طريق مفصّلة للتصديق؛ ومنتدى القيادات الفكرية التابع لرابطة شركات البرمجيات والخدمات في سري لانكا (كولومبو، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛ و"حلقة عمل الأونسيترال بشأن تايلند لعام ٢٠١٥ حول اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية: أداة قانونية لتعزيز التجارة الإلكترونية عبر الحدود" (بانكوك، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥) اشترك في تنظيمها المركز الإقليمي والإسكاب والوكالة التايلندية لتطوير المعاملات الإلكترونية بهدف التشجيع على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، وكذلك إبراز الاتجاهات السائدة في الأنشطة الإقليمية لإصلاح القوانين. وفي إطار التعاون مع الإسكاب، شارك المركز الإقليمي في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن "تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود: التحديات والمشاكل أمام هيئة بيئة مؤاتية".

١٣- وفيما يتعلق بالدول التي يحتمل أن تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، أبلغت كل من أستراليا وتايلند وسري لانكا والفلبين وفيت نام عن إحراز تقدم باتجاه اعتماد الاتفاقية. ومن أجل مساعدة الدول في عملية الانضمام و/أو التصديق، قدّم المركز الإقليمي إحاطات عن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية تتناول الآثار القانونية الوطنية والإقليمية لذلك الانضمام. وفي أستراليا، قدّم المركز الإقليمي، في أعقاب اعتماد جميع الولايات الأسترالية لقانون المعاملات الإلكترونية، إحاطة نظمتها إدارة المدعي العام، بمشاركة فاعلة من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك وزارة الخارجية والتجارة ووزارة المالية (كانبيرا، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وتحقيقاً للغرض ذاته، قدّم المركز الإقليمي إحاطة في جمهورية كوريا بمشاركة الوكالة الوطنية لتعزيز صناعة تكنولوجيا المعلومات والشبكة الكورية للتجارة والمعهد الكوري للاتصالات والمقاصة المالية (سول، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

١٤- وفي مجال الاشتراء وتطوير البنية التحتية، استضاف المركز الإقليمي، بالتعاون مع وزارة العدل في كوريا ومعهد البحوث التشريعية الكوري ورابطة القانون التجاري الدولي الكورية، "مؤتمر الأونسيتال لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص: التنمية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، هل هي مطمح أم هدف يمكن تحقيقه؟" (إنشيون، جمهورية كوريا، ٩-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، الذي ضمَّ خبراء قانونيين من أستراليا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجمهورية كوريا والصين والفلبين ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بمشاركة منسقة من مجموعة البنك الدولي، لمناقشة وتقييم الأطر التشريعية والتعاقدية الإقليمية الحالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمضي في الترويج لدليل الأونسيتال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص (٢٠٠٠) وأحكام الأونسيتال التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص (٢٠٠٣). ولزيادة الترويج لقانون الأونسيتال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١)، اختار المركز الإقليمي "الاتجاهات الجديدة والتحديات القانونية في الاشتراء المستدام" ليكون موضوع مؤتمرات الأونسيتال الربيعية في إنشيون لعام ٢٠١٤. وشاركت دائرة المشتريات العامة في جمهورية كوريا وسلطة المنطقة الاقتصادية الحرة في إنشيون في استضافة هذه الفعاليات.

١٥- وتماشياً مع الأولويات المحددة فيما يخص عمل المركز الإقليمي (الفقرة ١٨٤ من الوثيقة A/67/17) من أجل التواصل مع البلدان النامية في المنطقة ومدّها بالمساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بإصلاحات القانون التجاري الدولي، أعد المركز الإقليمي سلسلة من حلقات العمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المركز الإقليمي حلقات عمل لفائدة متدربين قضائيين وكتاب عدل متدربين ومسؤولين من وزارتي العدل والتجارة في كمبوديا، حيث عقد، بالاشتراك مع الأكاديمية الملكية للمهن القضائية في كمبوديا، حلقة عمل حول "قانون الأونسيتال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١)" (بنوم بنه، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤) وحلقة عمل حول "التحكيم التجاري الدولي واتفاقية نيويورك" (بنوم بنه، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛ إلى جانب حلقة عمل أخرى، بالاشتراك مع مصرف كمبوديا الوطني بشأن "إطار تشريعي من أجل نظام مأمون وسليم للمدفوعات والتجارة الإلكترونية" (بنوم بنه، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥). كما عُقدت سلسلة حلقات العمل في الهند من خلال "حلقة عمل الأونسيتال في الهند لعام ٢٠١٥: تسوية المنازعات في قطاع البناء" (نيودلهي، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥)، بالتعاون مع مجلس التحكيم لقطاع البناء في الهند.

١٦- وأجرى المركز الإقليمي تقييمًا للاحتياجات وبيّن المشاريع الحالية فيما يتعلق بإصلاحات القانون التجاري. وأبلغ المجلس الوطني في بوتان باعتماد تشريعات من شأنها أن تؤدي إلى الانضمام إلى "اتفاقية نيويورك"، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأبلغت كل من البحرين وتركمانستان وجمهورية كوريا وقطر ومنغوليا والهند وهونغ كونغ (الصين) عن إجراء إصلاحات تشريعية بغية اعتماد مشاريع قوانين جديدة بشأن التحكيم تمشيا مع التعديلات التي أجريت في عام ٢٠٠٦ على قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥). وقُدِّمت الأمانة والمركز الإقليمي تعليقات على مشاريع قوانين التحكيم لدى قطر ومنغوليا وميانمار وعلى مشروع قانون التجارة الإلكترونية في كمبوديا. وأبلغت فييت نام عن إصلاحات تشريعية في مجال التوفيق التجاري. وأقرت تايلند قانون المعاملات الإلكترونية الجديد الذي يوفر الإطار التشريعي اللازم لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. وأبلغت سنغافورة عن إصلاحات تشريعية من أجل اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧). وأبلغت ميانمار والهند عن إصلاحات تشريعية في ميدان الاشتراء العمومي تمشيا مع قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١).

١٧- وكرّر القرار ١١٥/٦٩ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مناشدته جميع الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، مثل برامج المعونة الثنائية لدى الدول، أن تدعم برامج الأونسيترال للمساعدة والتعاون التقنيين وأن تتعاون مع الأونسيترال وتنسق أنشطتها مع أنشطة الأونسيترال بالنظر إلى وجاهة وأهمية ذلك العمل فيما يتصل بالنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي ضوء ذلك، استضاف المركز الإقليمي جلسة خاصة بعنوان "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع والمساعدة الإنمائية الرسمية"، خلال مؤتمر "الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع وقانون العقود في آسيا"، مع التركيز على أهمية إصلاح قانون العقود في تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية وأنشطتها واستكشاف التحديات التي تواجهها. كما استُكشفت في الجلسة العلاقة بين إصلاح قانون العقود وغيره من المبادرات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية مثل التنمية الاقتصادية والتعليم وإرساء سيادة القانون وأفضل الممارسات. وحضرت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومعهد البحث والتدريب التابع لإدارة التعاون الدولي في وزارة العدل في اليابان ووزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة الجلسة وقدمت لها الدعم، وقُدِّم فريق أصدقاء رئيس اللجنة الاقتصادية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا

والحيط الهادئ بشأن تقوية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية عرضاً إيضاحياً بشأن الأعمال المقبلة. وفي هذا الإطار، يتواصل المركز الإقليمي باستمرار مع الوكالات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية الرسمية، مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، من أجل ضمان مواصلة تنسيق أنشطة المساعدة التقنية في ميدان القانون التجاري في المنطقة. كما شارك المركز الإقليمي بنشاط، بناءً على طلب من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمحكمة العليا لاتحاد ميانمار، في حلقة عمل لبناء القدرات واجتماع للمساعدة التقنية فيما يخص العمل التشريعي في مجال التحكيم وفي دعمهما (ناي ببي تاو، ١٤-١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤).

١٨- ويجدر باللجنة أن تلاحظ أن المركز الإقليمي يسعى إلى إقامة شراكات شاملة مع الأجهزة القضائية ومؤسسات تدريب القضاة من جميع أنحاء المنطقة لتعزيز التكامل بين أنشطة بناء القدرات، وإدراج نصوص الأونسيترال في المناهج التدريبية وتوسيع نطاق ذلك الإدراج، ولتعزيز التفسير الموحد لنصوص الأونسيترال. وفي هذا السياق، شارك المركز الإقليمي في برنامج لتدريب القضاة لفائدة القضاة الأجانب نظمته المحكمة العليا في كوريا ومعهد البحث والتدريب القضائي في جمهورية كوريا، وألقى محاضرة خاصة في قضاة فييتناميين حضروا البرنامج (إيلسان، جمهورية كوريا، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

١٩- وعلاوة على ذلك، يعمل المركز الإقليمي بنشاط على دعم أعمال الأونسيترال الحالية والمستقبلية في مجال التشريع، حيث هيأ أطراً لتقديم إسهامات فنية على الصعيد الإقليمي، كما كانت الحال بالنسبة إلى المؤتمر الذي اشترك في عقده مع وزارة العدل الكورية والمعهد الكوري للأبحاث التشريعية بعنوان "مؤتمر الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص: التنمية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، هل هي مطمح أم هدف يمكن تحقيقه؟". و كما عقد المركز الإقليمي، خلال مؤتمر القمة المعني بالوساطة الدولية في آسيا والمحيط الهادئ (نيودلهي، ١٢-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥)، جلسة عامة بشأن قابلية إنفاذ اتفاقات التسوية الناتجة عن التوفيق التجاري الدولي/الوساطة التجارية الدولية، وذلك لجمع آراء على الصعيد الإقليمي بشأن المناقشات الحالية داخل الفريق العامل الثاني. وعلاوة على ذلك، يتعاون المركز الإقليمي حالياً مع جامعة مدينة هونغ كونغ لإجراء استبيان في دول المنطقة فيما يتعلق بالأطر التشريعية الوطنية بشأن التوفيق ومسائل الإنفاذ ولتقديم تقرير عن تنفيذ قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي على الصعيد الإقليمي (٢٠٠٢).

٢٠- واستهل المركز الإقليمي، بغية توسيع نطاق ولايته، سواء لدى البلد المضيف أو الأوساط الأكاديمية الإقليمية، برامج وطنية للتوعية وبرامج تنفيذية إقليمية خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. وتهدف هذه البرامج إلى إجراء حوار منتظم مع المنظمات غير الحكومية، والجهات المعنية السياسية المحلية والوطنية، وسائر المنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وعامة الناس، بشأن مختلف جوانب المركز الإقليمي، بهدف تعزيز التعاون ودعم المجتمعات المحلية، وزيادة الوعي بأنشطة الأونسيتال:

(أ) فيما يخص برنامج التوعية الوطني، شارك المركز الإقليمي بنشاط في الشراكة الاستشارية للمنظمات الدولية في إنشيون وفي الأنشطة ذات الصلة التي نظمتها مدينة إنشيون، وفي منتدى مدينة إنشيون الدولي (إنشيون، جمهورية كوريا، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) الذي نظّمته مؤسسة العلاقات الدولية في إنشيون. وعلاوة على ذلك، شارك موظفون ومتدربون في البرنامج الصيفي للمدارس المحلية الذي نظّمته مكتبة المنظمات الدولية في سونغدو. وبالإضافة إلى ذلك، فتح المركز الإقليمي أبوابه أمام زيارات من طلاب محليين ومتدربين من وزارة العدل الكورية. وعلاوة على ذلك، ألقى المركز الإقليمي محاضرة خاصة حول قانون الأونسيتال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي وقواعد الأونسيتال للتحكيم في إطار "محاضرات الشتاء" لفائدة طلاب الحقوق، نظمها المجلس الكوري للتحكيم التجاري (سول، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥)، وقدم عرضاً تعريفياً بالأونسيتال ونصوصها بشأن التحكيم لطلاب القانون الكوريين في الحلقة الدراسية المشتركة بين الأونسيتال ومركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي ومركز سول لتسوية المنازعات الدولية بشأن "دليل لقادة المستقبل في مجال التحكيم الدولي" (سول، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛

(ب) وفيما يخص البرنامج التثقيفي الإقليمي، أطلق المركز الإقليمي يوم الأونسيتال لآسيا والمحيط الهادئ للاحتفال سنوياً بإنشاء الجمعية العامة الأونسيتال في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦. وستُوجه الدعوة كل عام لجامعات من جميع أنحاء المنطقة للمشاركة في الاحتفالات من خلال اقتراح برنامج خاص يمكن أن يشمل إلقاء محاضرات خاصة وعقد حلقات دراسية، ودعوة أساتذة إلى تخصيص محاضراتهم لمواضيع الأونسيتال وعقد مؤتمرات. وفي إطار أول احتفال ينظم في عام ٢٠١٤ في هذا الإطار، اختار المركز الإقليمي موضوع "سيادة القانون وتيسير الاحتكام إلى القضاء في القانون التجاري الدولي"، وانضمت إلى الاحتفالات ثلاث جامعات، وهي: جامعة مدينة هونغ كونغ التي عقدت حلقة دراسية عن قواعد الأونسيتال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (هونغ كونغ، الصين، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛ وكلية القانون الدولي التابعة لجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون التي قدمت محاضرات خاصة عن اتفاقية الأمم

المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك، ١٩٩٥) وعن "اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية" (بيجين، ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛ وكلية الدراسات العليا في القانون التابعة للجامعة ناغويا التي قدمت محاضرة خاصة حول قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي وقانون التحكيم الياباني (ناغويا، اليابان، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، عقد المركز الإقليمي "دورة أونسيترال نموذجية" بالتعاون مع الجامعة الوطنية في إنشيون، حاكي فيها طلاب وأساتذة إحدى دورات الأونسيترال بالتركيز على أهمية القانون التجاري بالنسبة إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛

(ج) وواصل المركز الإقليمي دعمه لمسابقات التمرين على تطبيق القانون التجاري الدولي التي تُعقد في المنطقة، وهي تحديدًا: المسابقة الدولية الخامسة للتمرين على السبل البديلة لتسوية المنازعات، التي استضافتها كلية الحقوق بجامعة مدينة هونغ كونغ (هونغ كونغ، الصين، ٣٠ تموز/يوليه-٣ آب/أغسطس ٢٠١٤)؛ والجولات الإقليمية لمسابقات التمرين على التحكيم الدولي في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٤، التي نظمها المجلس الكوري للتحكيم التجاري ومركز الدراسات القانونية الدولية (سول، جمهورية كوريا، ٢١-٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤)؛ ومسابقة فيليم فيس (الشرقية) السنوية الثانية عشرة للتمرين على التحكيم التجاري الدولي (هونغ كونغ، الصين، ١٥-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥)؛ ومسابقة فيس اليابان الثامنة للتمرين على ممارسة التحكيم الدولي التي استضافتها جامعة كوبي وأكاديمية المعاملات التجارية الدولية (كوبي، اليابان، ٢١-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛

(د) وتُعزّز التواصل الأكاديمي من خلال التشارك في تنظيم أنشطة أو إلقاء محاضرات عامة في مؤسسات و جامعات إقليمية مثل: جامعة بيجين للمعلمين، وجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون، وجامعة مدينة هونغ كونغ، وجامعة هونغ كونغ الصينية، وجامعة هوكايدو، وجامعة هانكوك للدراسات الأجنبية، والجمعية الهندية للقانون الدولي، وجامعة كوبي، وجامعة ماكاو، وكلية الحقوق بجامعة نانكا، وجامعة دانكوك، وجامعة إنشيون الوطنية، وجامعة سنغافورة الوطنية، وجامعة سول الوطنية، وجامعة الإدارة في سنغافورة، وجامعة ولاية نيويورك (كوريا)، وجامعة طوكيو، وجامعة يونسو.

٢١- وقد عزّز المركز الإقليمي من أدائه لوظيفته كقناة للاتصال بين دول المنطقة والأونسيترال. وعيّنت حكومات كل من أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقطر وميانمار واليابان جهات تنسيق حكومية عقب

مداولات اللجنة في دورتها السابعة والأربعين (نيويورك، ٧-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤)، التي اقترحت اللجنة في سياقها أن تعيّن الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ جهة تنسيق تُعنى بالمسائل المتصلة بمواضيع الأونسيترال وتتولى مسؤولية التنسيق مع المركز الإقليمي (الفقرة ٢١٢ من الوثيقة A/69/17). وعلاوة على ذلك، أجرى المركز الإقليمي مشاورات منتظمة مع مسؤولين حكوميين من كل من أستراليا واندونيسيا وباكستان وبوتان وتايلند وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين (بما في ذلك منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين) والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا ومنغوليا وميانمار ونيبال والهند واليابان. واستضاف المركز الإقليمي جلسة الإحاطة الدبلوماسية للأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥ (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) لإبلاغ البعثات الدبلوماسية المعتمدة في جمهورية كوريا والمنظمات الدولية الأخرى الكائنة في جمهورية كوريا ووزاري الخارجية والعدل في جمهورية كوريا ومدينة إنشيون وسلطة المنطقة الاقتصادية الحرة في إنشيون والوكالة الكورية للتعاون الدولي بأنشطة عام ٢٠١٤ وتعريفها بخطة عمل عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، عمل المركز الإقليمي كجهة تنسيق بين الأمانة والسلطات المعنية في أستراليا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وهونغ كونغ (الصين) واليابان بشأن حفل التوقيع على "اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية".

٢٢- ويعمل بالمركز الإقليمي موظفٌ من الفئة الفنية ومساعدًا فريقي وخبير قانوني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضاف المركز الإقليمي ١٠ متدربين. وتتيح ميزانية المشاريع الأساسية توظيف خبراء واستشاريين بين الفئة والأخرى. ويعتمد المركز الإقليمي على إسهامات مالية سخية تقدمها مدينة إنشيون إلى الصندوق الاستئماني لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لتغطية نفقات التشغيل والبرامج، وعلى إسهام وزارة العدل الكورية بإعارة خبير قانوني على أساس عدم استرداد التكاليف. وقد أمكن للمركز الإقليمي في كثير من الأحيان الاعتماد على موارد شركائه، ولا سيما فيما يتعلق بالمساهمة في نفقات السفر ونفقات مرافق وخدمات الاجتماعات. وقد أبدت حكومة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة استعدادها لإعارة خبير قانوني على أساس عدم استرداد التكاليف للمساعدة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي سيضطلع بها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٣- ووفقاً للمادة ١٣-٣ من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بين الأمم المتحدة ووزارة العدل ومدينة إنشيون في جمهورية كوريا فيما يتعلق بتشغيل المركز الإقليمي وتقديم مساهمات مالية له، سوف تستعرض جميع الأطراف شروط ذلك الدعم بعد

مرور خمس سنوات على إنشاء المركز الإقليمي، أي قبل ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، ستصبح الدفعة الأخيرة من المساهمة المالية السنوية المقدمة من مدينة إنشيون إلى الصندوق الاستثماري لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مستحقة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢٤- وعلاوة على ذلك، تواصل الإسكاب دعم المركز الإقليمي في عدد من الوظائف الإدارية ووظائف إدارة الموارد البشرية التي تتسم بأهمية حاسمة في تنفيذه لولايته.

٢٥- ومن المتوقع أن يتزايد الاهتمام بنصوص الأونسيترال مع زيادة الطلب على المساعدة التقنية. وسوف تستلزم هذه الزيادة زيادة مقابلة في الموارد المتاحة. وقد شجعت الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات المعنية والأفراد المعنيين تشجيعاً حثيثاً على تقديم تبرعات للصندوق الاستثماري لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ولتمويل المشاريع الخاصة، حيثما يقتضي الأمر، ومساعدة المركز الإقليمي بوسائل أخرى في تنفيذ أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين. ومن ثم فإن مواصلة الاستجابة للتوقعات على الصعيد الإقليمي تقتضي تقديم الدول الأعضاء أو الهيئات المعنية في القطاعين العام والخاص التي توصي بها الدول الأعضاء مزيداً من الإسهامات في المشروع.